التوافق الزواجي للمرأة العاملة في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية

إعداد الباحثة:

أمل يوسف عبدالقادر مصطفى

١٤٣٥هـ- ٢٠١٣م

مقدمة:

يحمل الإنسان معه عدد غير قليل من الحاجات, ويصرف وقت غير قصير من يومه في العمل من أجل قضاء هذه الحاجات التي من أهمها الحاجة إلى الاستقرار والسكينة لذلك كان لابد من وجود شريعة سماوية توفر الاستقرار لكل من المرأة والرجل وهي الزواج الذي يعد أساس تكوين الأسرة التي يبنى عليها كافة العلاقات الأسرية وهو رابطة طبيعية بين شخصين مختلفين في الجنس والأصل, وهذه الرابطة الدائمة تشمل جوانب كثيرة سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية ومن أجل الحفاظ على هذه الرابطة وجعلها تستمر كان لابد لنا أن نسعى إلى زيادة التوافق بين الزوجين, فالإنسان بطبيعته كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش لوحده في هذا الكون وأنه لن يستقيم أمره إلا بوجود أنيس له, تسكن إليه نفسه ويجتمع به شمله وتستقر معه حياته ويشد به أزره ويؤنسه في وحدته لكي يستطيع أن يواجه الضغوطات والمشكلات التي تواجهه في حياته, مما لاشك فيه أن الأسرة كنظام اجتماعي قد حظيت منذ العصور الاولى باهتمام كبير من الباحثين الاجتماعين وأن صورة المجتمع متقدماً كان أو متأخراً هي انعكاس حقيقي للصورة التي تتكون عليها الأسرة ومدى ما تتمتع به من قدرة على تحمل العبء في إعداد الفرد الصالح والذي يقع معظمه على عاتق ربة الأسرة, بالرغم من دخول المرأة في ميدان العمل إلا أنها مازالت تتحمل العبء الأكبر من مسئوليات المنزل, ولا سيما رعاية الأبناء التي تتطلب الكثير من الوقت والجهد وخاصة أن العبء المنوط بالمرأة قد وسع

احتمالات عديدة تعرض الأسرة لعدم الاستقرار وخاصة في الوقت الذي لا يزال فيه الرجل متمسكا بدورة التقليدي وهو العمل خارج المنزل دون أن يشارك المرأة في مسئوليات المنزل والتي من أهمها رعاية الأبناء.

مشكلة الدراسة:

منذ فجر تاريخ الإنسان والأسرة تحتل مكانة رئيسية على صعيد حماية أفرادها وإشباع حاجاتهم, فالأسرة هي المؤسسة الوحيدة التي ينتمي إليها الفرد, ويكون على استعداد للتضحية بكل ما يملك من جهد أو وقت أو مال أو خبره في سبيلها وفي سبيل أفرادها (ريحان,٢٠١٠ :٤).

ويعد الزواج في المجتمعات الاسلامية الأساس الذي تقوم عليه الأسرة واللبنة التي يقوم عليها المجتمع, وحتى تحقق هذه الحياة الزوجية ما شرعت لأجلها كان لابد من تحقق الانسجام بين طرفي هذه العلاقة, فنجاح الحياة الزوجية أو فشلها إنما يتوقف على مستوى التوافق بين الزوجين الذي هو غاية كل من يرغب في الزواج يوماً (جودة,١٤٣٠: ١٩).

فالتوافق الزواجي أحد أهم مقومات استقرار الحياة الزوجية واستمرارها ونجاحها, فالحب، والتفاهم, والاحترام، وتغاضي كل من الزوجين عن زلات وأخطاء الآخر هو الطريق إلى هذا التوافق والحياة الزوجية السعيدة.

ويعرف التوافق الزواجي بمدى تقبل الزوجين لبعضهما والمشاركة فيما بينهما في الجوانب الشخصية، والاجتماعية،

والعاطفية، والثقافية، والتنظيمية، من أجل تحقيق أهدافهما المشتركة واستمرار الحياة الزوجية ومواجهة المشاكل والعقبات التي يتعرضان لها في حياتهما (العنزي:١٤٣٠، ٢٥)

ومن الجدير بالذكر أن الحياة الزوجية لا تخلو من المشاكل خصوصاً مع هذا التعقيد في العلاقات الاجتماعية بين البشر عامة وبين المتزوجين خاصة, وذلك لتأثرها بعوامل متداخلة ومتشابكة إلى حد يصعب معه معرفة أي هذه العوامل أكثر أهمية في العلاقة الزوجية, وهذا كله يعيق كلاً من الزوجين للوصول للسعادة (التوافق الزواجي), ولابد من ملاحظة أن أساليب التعامل التي تنشأ في الأسرة منذ مستهل الحياة الزوجية هي بمثابة العوامل الأساسية التي تعمل على بقاء الأسرة أو انحلالها, وقد تتخذ هذه الأساليب طابع التعاون والتآزر والتماسك أو طابع التشاحن, والتصارع, والتنازع, وبالنسبة للصراع قد يقتصر على الأيام الاولى من الزواج كمحاوله لتحديد موقف كل طرف منذ البداية, وقد يصبح ظاهرة عادية في التعامل بينهم, وتختلف طبيعة الصراع الزواجي بحسب تربية الزوجين, بالإضافة إلى انعدام وجود نماذج أخرى لأسر سعيدة متوافقة تقوم علاقتها على أساس المحبة والتعاطف والمشاركة (جودة,١٤٣٠: ١٩).

ولا تخلو أسرة من الصعوبات والضغوط الخارجية التي يتعرض فيها الزوجان لعوائق تحول بينهما وبين تحقيق حاجتهما, وهذا يجعل التوافق الزواجي ليس سهلاً, بل عملية تحتاج إلى جهد من الزوجين في تعديل سلوكهما وتحسين أساليب توافقهما, حتى

يتغلبا على الصعوبات والعوائق ويتجاوزا الأزمات والضغوط ولو تطلب هذا منهما التنازل عن بعض مطالبهما, وتحمل بعض الإحباط والصبر عليه حتى تمر هذه الأزمة (مرسي,٢٠٠٣: ١٩٥).

وفي ظل ارتفاع معدلات الطلاق يزداد توتر المقبلين على الزواج، فنلاحظ أن الزوجان يقبلان على الزواج وهما في حالة قلق من مستقبل هذه الحياة الزوجية هل ستستمر وتنجح أم ستتوقف وتفشل؟

حيث كشف لنا كتاب الإحصائيات السابع والثلاثين أن إجمالي صكوك الطلاق والخلع والفسخ المثبتة في محاكم المملكة ٣٤٤٩٠ صكاً خلال عام ١٤٣٤هـ فقط, بمعدل ٩٦ صك يومياً منها ٣٠٠٣٠ حالة طلاق بنسبة ٨٧% و١١٣٥ حالة خلع بنسبة٣%, حالة فسخ نكاح بنسبة ١٠% من إجمالي الطلاق (وزارة العدل:١٤٣٤).

نجد أن أعلى عدد حالات الطلاق والخلع والفسخ في منطقة الرياض حيث بلغ عدد الحالات خلال عام ١٤٣٤هـ ١١١٣٩ حالة بنسبة ٣٢.٣ ٪ من إجمالي الحالات في المملكة تليها منطقة مكة المكرمة حيث بلغت ٩٨١١ حالة بنسبة ٢٨.٤٪ من الإجمالي في حين أن أدنى عدد لتلك الحالات كان في منطقة نجران بعدد ٣٦٠ حالة وبنسبة ١ ٪ من الإجمالي العام (وزارة العدل:١٤٣٤).

وحتى يتحقق التوافق الزواجي والحياة الزوجية السعيدة، لابد للزوجين أن يعملا معاً على تنمية الأساليب الصحيحة في التعامل مع الحرص على تجنب أسباب الإحتكاك ومناسبات الإختلاف الشخصي (ريحان,٢٠١٠ :٥).

وفي المجتمع السعودي ظهرت العديد من الدراسات والبحوث التي اهتمت بعوامل التوافق الزواجي, ومن أهم ما توصلت إلية نتائج هذه الدراسات, وجود ارتباط عام موجب بين أساليب المعاملة الزوجية السوية والتوافق الزواجي, كما تعمل أساليب المعاملة الزوجية السوية, وسمات الشخصية الإيجابية كعوامل منبئة بالتوافق الزواجي(الشمان,١٤٢٥: ٧).

وحاولت راوية دسوقي(١٩٨٦) الكشف عن العوامل الاجتماعية التي تؤثر في عملية التوافق الزواجي, فاتضح أنه يزداد التوافق الزواجي بزيادة عدد سنوات الزواج وأن الأسر التي لديها طفل كانت أكثر توافقاً من الأسر التي لديها عدة أطفال, وأن أهم عنصر يؤثر في التوافق الزواجي هو وجود الإنسجام في السمات الشخصية والحاجات النفسية للزوجين.

وفي المقابل نرى دراسة العنزي (١٤٣٠هـ) التي تختلف مع دراسة دسوقي في مدى تأثير عدد سنوات الزواج فنلاحظ أن دراسة العنزي توضح أن مستوى التوافق الزواجي لا يختلف بزيادة سنوات الزواج بالإضافة إلى أن المتزوجين بزوجات غير عاملات أكثر توافقاً من المتزوجين بزوجات عاملات بنسبة ٧٣.٤% وأن الأزواج الذين تتقارب مستوياتهم التعليمية مع مستويات تعليم

زوجاتهم كانوا أكثر توافقاً من الأزواج الذين يختلفون عن زوجاتهم في المستوى التعليمي بنسبة ٥٣.٢%.

وكشفت لنا دراسة الشهري (٢٠٠٩) أن الأسرة التي مدة زواجها أطول تكون على انسجام أكثر من الأسر الأقل في مدة الزواج, بالإضافة إلى أن المعلمين ذوي المستوى التعليمي الأعلى(بكالوريوس) أكثر إدراكاً ووعياً بالتوافق الزواجي بنسبة٧٨.١% من المعلمين ذوي المؤهل المنخفض (ثانوي) بنسبة ٥.٥%, بالإضافة إلى أن إرتفاع العمر عند الزواج يزيد من درجة التوافق بنسبة ٤٩.٤% وهذا قد يعود إلى وعي الزوج وإدراكه للحياة بصورة أفضل نتيجة تقدمة في العمر بينما الذين تزوجوا وأعمارهم أقل قد يضعف لديهم التوافق الزواجي بسبب عدم إدراك متطلبات الحياة والمسئوليات المترتبة عليهم.

وتتفق دراسة عزت(٢٠٠٥) مع دراسة ريحان(٢٠٠٩) في عدم وجود فروق دالة إحصائياً في العلاقة بين الزوجين وفقاً لكل من(الدخل– المستوى التعليمي– السن) وتوضح دراسة ريحان وجود فروق دالة إحصائياً في العلاقة بين الزوجين وفقاً لمتغير حجم الأسرة, بينما توضح دراسة عزت أهمية النضج الإنفعالي في تحقيق التوافق الزواجي.

ويعد الإهتمام بدراسة التوافق الزواجي اتجاهاً عالمياً حديثا, جاء مع ظهور التغيرات الاجتماعية التي أصبحت تركز على الجوانب النفسية وما تتضمنه من سمات الزوجين لاحتواء

مشكلات سوء التوافق الزواجي, أكثر من تركيزها على الزواج ووظائف الأسرة.

ولقد حاول العديد من علماء الإجتماع وعلماء النفس الكشف عن العوامل التي تساعد على تحقيق السعادة الزوجية والتوافق الزواجي, ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها stinnett وزملائه(١٩٨١&١٩٩٢) على مدى عشرين عاماً, وقد جمعت المعلومات الخاصة بهذه الدراسة من ١٦ ألف أسرة في جميع الولايات المتحدة, وشملت الأزواج والزوجات والأطفال, كما درسوا ٢٥ دولة أخرى من جميع أنحاء العالم, وكان المحور الأساسي لهذه الدراسات هو : ما عوامل نجاح الأسرة؟ وما الطريق للسعادة الزوجية؟ وتوصلت جميع هذه الدراسات إلى وجود ستة عوامل رئيسية تؤدي إلى سعادة الأسرة ونجاحها هي: الإلتزام, التقدير والمحبة, التواصل الإيجابي, قضاء الوقت سوياً, التوافق الزواجي, القدرة على مواجهة الضغوط النفسية(الخطيب,٢٠٠٧: ١٥٨).

وقد ارتبطت مشكلات الأسرة بمشكلات المجتمعات المعاصرة التي أخذت بأسباب التنمية والتحديث, والتي كان من أهم نتائجها حصول المرأة على حقها في التعليم وخروجها للعمل والذي أثر على نظرتها لنفسها ولشريك حياتها, كما أثر على الأدوار التي يتوقع القيام بها, فلم يعد عمل المرأة مقتصراً على الأعمال المنزلية فقط, بل أصبحت تساهم في العديد من مجالات العمل خارج المنزل, وتشير الإحصاءات الرسمية في معظم دول

العالم إلى تزايد أعداد النساء المتزوجات في سوق العمل, فتبلغ نسبة النساء في القوة العاملة في مصر٢٣%, وفي لبنان٢٧%, وفي سوريا ١٨% وفي الكويت ٢٣%, وفي اليمن ١٢%, وفي السعودية ٧%(الخطيب:٢٠٠٢ ,٣٨٤).

وكشف لنا كتاب الإحصائيات السنوي الخاص بوزارة العمل ارتفاع في عدد العاملات السعوديات المسجلات في القطاع الخاص بمقدار ١١٦,٣٥٤ عاملة وبنسبة ١١٦,٩٦٪حيث بلغ عددهن في عام ٢٠١٢م ٢١٥,٨٤٠ عاملة بينما كان عددهم عام ٢٠١١ ٩٩٤٨٦ عاملة (فقيه, ٢٠١٢: ٢٢).

وأوضحت النشرة الإحصائية (الإخبارية) للخدمة المدنية أن عدد النساء السعوديات العاملات في القطاع الحكومي لعام ١٤٣٤هـ ٤٢٦٩٦٢ عاملة يشغلون مختلف الوظائف (الصحية, التعليمية, العامة, المؤسسات, المستخدمات) (وزارة الخدمة المدنية,١٤٣٤).

إن هذا الإرتفاع في عدد النساء العاملات في المملكة العربية السعودية يكشف لنا مدى تقدم وتطور المجتمع السعودي.

فنجد أن خروج المرأة لميدان العمل والإنتاج لا يعنيها وحدها, ولا تنعكس نتائجه عليها بمفردها, وإنما تنعكس على المجتمع الذي يتكون من أفراد وأيضاً تنعكس على الأسرة, وعلى ذلك فإن نتائج اشتغال المرأة تنعكس عليها وعلى الزوج والأبناء والمجتمع, وهناك إحصائية أجريت عام ١٩٨٠م تشير إلى أنه بالرغم من وجود ٦٧ % من ساعات العمل في العالم تتعلق

بالمرأة إلا أن ١٠ % فقط من الواردات تعود إليها, ومن الجدير بالذكر أن هناك عبء كبير يقع على الزوجة في نجاح الأسرة وتوفير السعادة لها (ريحان,٢٠١٠: ٥).

فالمرأة تلعب دوراً هاماً وأساسياً في التنمية حيث تقوم بالكثير من الأعمال سواء داخل المنزل أو خارجه, فيقع على عاتقها مسئولية تنشئة الأبناء وتربيتهم وتكوين شخصياتهم والإعتناء بهم وكذلك مسؤوليتها كربة بيت باعتبارها هي المسئوله الأولى عنه (ريحان,٢٠١٠: ٤).

ويتضح لنا من خلال دراسة الجوير (١٤١٦هـ) أن ٤٥% يشعرن بالتقصير تجاه الأسرة والأطفال نتيجة خروجها للعمل, في حين لم تشعر ٥٥% منهن بالتقصير, كما أفادت ٦٧% من فئات العينة على أن العمل يمثل بالنسبة إليهن مجهوداً مزدوجاً, حيث يضطر البعض منهن لترك أطفالهن عند الخادمات, والبعض منهن يتركن أطفالهن تحت رعاية الأهل, بينما يستفيد ١٨% منهن من دور الحضانة.

نرى أن المرأة تواجه في ظل المتغيرات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية المعاصرة والمتلاحقة التي تعايشها العديد من المشكلات والصعوبات التي تؤثر عليها بالإضافة إلى تعدد أدوارها كزوجة وربة منزل وامرأة عاملة, فالكثير من الزوجات العاملات يواجهن العديد من الصعوبات في القيام بالأدوار المنزلية نتيجة لتعدد الأدوار الوظيفية (أحمد,١٩٩٣ :٤).

فقد كشفت دراسة أبو صيري (٢٠١١) بأنه كلما إرتفع سن الزوجين وزاد الفرق بينهم في السن وإرتفع مستواهم التعليمي كلما زاد نضجهم الوجداني والعاطفي واتسعت مداركهم العقلية وزاد استيعابهم للإختلافات بينهما وزادت محاولات التقارب والإشباع بينهما وكلما كانت الزوجة عاملة أعطى للزوجة شعوراً بذاتها وإشباعها لمكانتها في المجتمع مما يوسع من دائرة إهتماماتها ويقلل من تركيزها على الإختلافات الهامشية بينها وبين زوجها.

ويتضح من دراسة الناصر ويغمور (١٩٨٦) أن أكثر النساء العاملات توافقاً هن الحاصلات على المستوى الإبتدائي يليهن الحاصلات على المستوى الجامعي, وأن الأسر التي مضى على زواجها فترة أقل من سنة كانت هي الأكثر توافقاً, كما بينت الدراسة أن أكثر الأسر توافقاً هي التي تقل فيها سنوات عمل المرأة عن سنه, كما بينت الدراسة أن أكثر الأسر توافقاً هي التي يتقارب فيها مستوى التعليم بين الزوجين.

وقد حاولت العديد من البحوث والدراسات الكشف عن العوامل التي قد تؤدي إلى سوء التوافق الزواجي وتساهم في ظهور الخلافات الزوجية ومشكلات التوافق الزواجي في الأسر السعودية, وقد كشفت نتائج الدراسات بأن أكثر مشكلات التوافق شيوعاً لدى الأزواج والزوجات السعوديين على الترتيب: مشكلات الزمن الذي يقضيه الزوجان معاً, مشكلات آداء الدور, مشكلات الإتصال, المشكلات المالية, مشكلات الغيرة, مشكلات رعاية الأطفال, مشكلات سمات عصابية لدى أحد الزوجين أو كليهما, مشكلات إختلاف المستوى الثقافي والإجتماعي

والديني بين الزوجين, مشكلات تدخل الأهل, مشكلات العلاقة الجنسية (الحنطي,١٩٩٩: ١٢).

ويظل الزوج هو النقطة الأساسية والمحورية في ظروف المرأة الأسرية فمتى ما كان الزوج متعاوناً ومتفهماً لظروف زوجته وواجباتها انحلت معظم المشاكل وزالت الصعوبات وخفت معها المسئوليات, أما إذا كان الزوج غير متقبل لفكرة عمل المرأة ولطبيعة عملها وغيابها عن البيت لساعات معينة, فإن ذلك سيخلق مشاكل كثيرة لا حصر لها في البيت. ستنعكس بالتالي على عملها وأدائها له, كما أنه في بعض الأحيان قد يتطور بها إلى تهديد استقرار حياتها الزوجية والأسرية.

ومن هنا تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما مستوى التوافق الزواجي للمرأة العاملة في ضوء المتغيرات الاجتماعية؟

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية هذه الدراسة بشكل عام في كونها تدرس جانب هام وأساسي في الحياة الأسرية وهو التوافق الزواجي لدى الموظفات العاملات في جامعة الملك سعود ومن هذا المنطلق تتضح أهميتها في توضيح عدد من الجوانب:

١-تسعى هذه الدراسة إلى تزويد المكتبة بدراسة علمية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة في ضوء المتغيرات الاجتماعية.

٢-تسعى هذه الدراسة أن تضيف إضافة جديدة للأخصائيين الإجتماعيين في الخدمة الاجتماعية المهتمين بالتوافق الزواجي والإرشاد الأسري للوصول إلى نتائج أعم وأشمل.

٣-أن يستفيد من هذه الدراسة مكاتب الإرشاد الأسري التي تقدم المشورة للمرأة وذلك عن طريق تقديم المنشورات بالإضافة إلى تقديم مجموعة من البرامج والندوات الإرشادية التي تعين وتوجه المقبلين على الزواج وتسهم في توعيتهم بالمتغيرات الاجتماعية التي تحقق لهم التوافق الزواجي.

٤-تعد هذه الدراسة محاوله لإضافة إسهامات جديدة إلى جهود الباحثين في الخدمة الاجتماعية حيث نجد أغلب الدراسات التي تناولت التوافق الزواجي دراسات في علم النفس.

٥-نظراً لإرتفاع عـــدد النساء العاملات السعوديات المسجلات في القطاع الخاص بنسبة ١١٦,٩٦٪ حيث بلغ عددهن في عام ٢٠١٢م ٢١٥,٨٤٠ عاملة بالإضافة إلى ٤٢٦٩٦٢ عاملة في القطاع المدني وهذا مؤشر مرتفع يتطلب الدراسة نتيجة لاحتمالية تأثر التوافق الزواجي بالنسبة للمرأة العاملة وذلك لما تعانيه من إزدواجية وصراع في الأدوار.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علـــى تـــأثر التوافـــق الزواجـــي للمرأة العاملة ببعض المتغيرات الاجتماعيـــة (الســـن –عـــدد الأبنـــاء (ذكور, إناث) – عدد سنوات الزواج – المســـتوى التعليمـــي– الحالـــة الصحية– الدخل الشهري– عدد سنوات العمل– نوع السكن).

مفاهيم الدراسة:

للوصول إلى تحديد لمفهوم التوافق الزواجي يتعين ضرورة توضيح مفهوم التوافق اولاً:

اولاً- التوافق (adjustment):

لغةً:جاء معنى التوافق في لسان العرب بمعنى وفق الشيء لائمه وقد وافقة موافقة واتفق معه توافقاً (ابن منظور, ١٩٦٨:٣٨٢).

اصطلاحاً: بأنة عملية دينامية مستمرة تتناول السلوك والبيئة الاجتماعية والثقافية بالتغير والتعديل حتى يحدث توازن بين الفرد وبيئته (جودة,١٤٣٠ :٢٧).

التوافق: كلمه ذاتيه الصبغة وهي تشير إلى التحلي بقدر من المرونة والإستجابة للمؤثرات باستجابات ملائمة ومشبعة للإحتياجات, كما يبين خلوه من الصراعات الداخلية مما ينعكس على بيئته التي يعيش فيها (أبو صيري,٢٠١١: ١٠).

التوافق: هو الأنشطة التي يقوم بها الفرد ليشبع حاجة أو يتخطى عقبة لكي يستعيد التآلف الملائم مع البيئة, هذه الأنشطة ربما تصبح استجابات معتادة والتوافق الناتج هو الذي يؤدي للتكيف, والفشل في التكيف يسمى سوء التكيف (السكري,١٤٢٠ :١٩).

ثانياً- التوافق الزواجي (Marital adjustment):

يعرف بأنه: درجة التواصل الفكري والوجداني والعاطفي والجنسي بين الزوجين بما يحقق لهما إتخاذ أساليب توافقيه سوية تساعدهما في تخطي ما يعترضهما في حياتهما الزوجيه من عقبات وتحقيق أقصى قدر معقول من السعادة والرضا (خليل,١٩٩٩ :١٧).

ويعرف بأنة:حالة الإشباع والتوازن والإنسجام في العلاقة الزوجية التي تتحقق بتلبية المتطلبات (الاجتماعية, الإقتصادية, السلوكية, المهارية, الجنسية) لكل من الزوجين (ريحان,٢٠١٠: ١٣).

ويعرفه بأنه: قدرة كل فرد من الزوجين على التوائم مع الآخر ومع مطالب الزواج ونستدل عليه من أساليب كل منهما في تحقيق أهدافه من الزواج وفي مواجهه الصعوبات الزواجية وفي التعبير عن انفعالاته ومشاعره في إشباع حاجاته من تفاعله الزواجي (مرسي,٢٠٠٣: ١٩٣).

ويشير مفهوم التوافق الزواجي في هذه الدراسة إلى: من خلال ما يعبر عنه مجموع الدرجات التي تحصل عليها الزوجة العاملة في مقياس التوافق الزواجي.

ثالثاً- المرأة العاملة (Working Women):

هي تلك المرأة التي تعمل خارج المنزل, وتحصل على أجر مادي مقابل عملها, وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة, دور ربة البيت ودور الموظفة (عبدالفتاح,١١٠:١٩٨٤).

كما عرف آدم المرأة العاملة بأنها: المرأة العاملة التي تعمل خارج المنزل, وتحصل على أجر مادي مقابل عملها, وتقوم في الوقت نفسه بأدوارها الأخرى (الزوجة والأم) وإلى جانب دورها إما عاملة أو موظفة (آدم,١٩٨٢: ٣٩).

رابعاً- المتغير(Variable):

هو سمة أو فئة أو عامل له أكثر من قيمة واحدة, سواء كانت هذه القيم في شكل كمي أو وصفي (إبراهيم,١٤٣١: ٩٩).

فرضيات الدراسة:

أ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة يرجع لمتغير السن.

ب- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة يرجع لمتغير عدد الأبناء (ذكور, إناث).

ت- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة يرجع لمتغير عدد سنوات الزواج.

ث- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة يرجع لمتغير المستوى التعليمي.

ج- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة يرجع لمتغير الحالة الصحية.

ح- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة يرجع لمتغير الدخل الشهري.

خ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة يرجع لمتغير عدد سنوات العمل.

د- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة يرجع لمتغير نوع السكن.

النتائج العامة للدراسة:

قد توصلت الدراسة إلى رفض الفروض التالية :

١)تم رفض الفرض الاول الذي مؤداه وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة تبعاً لمتغير سن الزوج او الزوجة وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

٢)تم رفض الفرض الثاني الذي مؤداه وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة تبعاً لمتغير عدد الأبناء (ذكور, إناث) وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

٣)تم رفض الفرض الثالث الذي مؤداه وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة تبعاً لمتغير عدد سنوات الزواج وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

٤)تم رفض الفرض الرابع الذي مؤداه وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للزوجة وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

٥)تم رفض الفرض الخامس الذي مؤداه وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة تبعاً لمتغير المستوى

التعليمي للزوجة وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

٦) تم رفض الفرض السادس الذي مؤداه وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة تبعاً لمتغير الحالة الصحية للزوج والزوجة وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

٧) تم رفض الفرض السابع الذي مؤداه وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للزوج والزوجة وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

٨) تم رفض الفرض الثامن الذي مؤداه وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة تبعاً لمتغير عدد سنوات العمل للزوج والزوجة وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

٩) تم رفض الفرض التاسع الذي مؤداه وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة تبعاً لمتغير نوع السكن وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

قد توصلت الدراسة إلى قبول الفروض التالية :

١) تم قبول الفرض الاول الذي مؤداه وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول التوافق الزواجي للمرأة العاملة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للزوج وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، فنحد أن مجموعة أفراد العينة اللاتي مستوى تعليم

أزواجهن (دراسات عليا) أكثر توافقاً زواجياً من مجموعة أفراد العينة اللاتي مستوى تعليم أزواجهن (ثانوي).

توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة فإن الباحثة توصي بما يلي:

١) تنمية الوعي لدى النشء من الفتيات بحقوقهن وواجباتهن من خلال المقررات الدراسية, والبرامج التعليمية في المراحل التعليمية المختلفة.

٢) إعداد وتصميم برامج إرشادية للفتيات المقبلات على الزواج للتعرف على كيفية إدارة الأسرة, وفنون التعامل بين الزوجين, وأساليب تحقيق التوافق الزواجي, وجعله إلزامياً قبل عقد القران.

٣) تنظيم دورات تدريبية لربات الأسر العاملات للتعرف على مدى تأثير الدور الاقتصادي لهن على الحياة الزوجية والتوافق الزواجي.

٤) تنظيم الحملات التوعوية والاستفادة من وسائل الأعلام (المقروءة والمسموعة والمرئية), وإعداد برامج إعلامية تستهدف التوعية العامة لربات الأسر العاملات.

٥) العمل على الارتقاء بأسلوب التعامل بين الزوجين لتحقيق الأهداف المرجوة من زواجهما.

٦) تصميم برامج إرشادية للأزواج من الجنسين يمكن نشرها عبر وسائل الأعلام او تعلمها بالتعلم الذاتي من

الوسائط الالكترونية المختلفة ويشرف عليها متخصصين , تهتم بتنمية الخبرات والمهارات الحياتية للأزواج كمنهج تأهيلي للزواج.

٧) توفير مراكز لإرشاد المقبلين على الزواج وتفعيلها.

٨) عقد ندوات تثقيفية للمتزوجين, وكذلك المقبلين على الزواج تختص بالإرشاد الزواجي.

مراجع الدراسة:

جودة, سهير (١٤٣٠). برنامج إرشادي مقترح لتعزيز التوافق الزواجي عن طريق فنيات الحوار, رسالة ماجستير في علم النفس, غزة: الجامعة الاسلامية كلية التربية.

ريحان, الحسيني رجب (٢٠٠٩). خروج المرأة للعمل وعلاقته بأسلوب اتخاذ القرارات والعلاقات الأسرية, كلية التربية النوعية, مصر: جامعة المنصورة.

العنزي, فرحان سالم(١٤٣٠). دروأساليب التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض المتغيرات الديموغرافية في تحقيق مستوى التوافق الزواجي لدى عينة من المجتمع السعودي, رسالة دكتوراة, مكة المكرمة: كلية التربية, جامعة أم القرى.

وزارة العدل (١٤٣٤ه) http://www.moj.gov.sa

الشمان, منيرة محمد (١٤٢٥). التوافق الزواجي وعلاقته بأساليب المعاملة الزوجية وبعض سمات الشخصية, ادارة مقارنة بين العاملات وغير العاملات, الإدارة العامة لكليات البنات في الرياض, الرياض: كلية التربية.(رسالة ماجستير)

مرسي, كمال(٢٠٠٣). العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس. الكويت: دار القلم.

الخطيب, سلوى (٢٠٠٢). نظرة في علم الاجتماع المعاصر. القاهرة: مطبعة النيل.

فقيه, عادل (٢٠١٢). الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل: السعودية.

الحنطي, نوال عبدالله(١٩٩٩). مشكلات التوافق الزواجي لدى الأسرة السعودية خلال الخمس سنوات الاولى للزواج في ضوء بعض المتغيرات, كلية التربية, الرياض: جامعة الملك سعود رسالة ماجستير غير منشورة.

وزارة الخدمة المدنية (١٤٣٤هـ). http://www.mcs.gov.sa

أبي الفضل, ابن منظور (١٩٦٨). لسان العرب م١٠. بيروت: دار صادر للطباعة.

خليل, محمد (١٩٩٩). سيكولوجية العلاقات الزوجية. القاهرة: دار قباء.

السكري, أحمد شفيق (١٤٢٠). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

إبراهيم, عبد الحميد (١٤٣١). البحث لعلمي مفهومه_أدواته_تصميمه. الرياض: دار الزهراء للنشر التوزيع.

آدم, محمد (١٩٨٢). المرأة بين البيت والعمل. القاهرة: دار المعارف.

عبدالفتاح, كاميليا (١٩٨٤). سيكولوجية المرأة العاملة. بيروت: دار النهضة العربية لطابعة والنشر.